

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9411

الخميس، 7 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة دوتلاري	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غلوكوف
	إكوادور	السيد بيرييس لوس
	الإمارات العربية المتحدة	السيد عزام
	البرازيل	السيد موريتي
	سويسرا	السيدة بيرسفييل
	الصين	السيد سون جي تشيانغ
	غابون	السيدة بينوي ندوجومبويت
	غانا	السيد بوانتغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد فيبس
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد كيتادا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن
(S/2023/637)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2023 موجهة من الأمين

العام إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2023/637)

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أذع ممثل جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أذع

السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/637،

التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (تكلت بالإنكليزية): أشكر أعضاء مجلس

الأمن على إتاحة الفرصة لي لإطلاعهم مرة أخرى على تنفيذ القرار 2118 (2013) المتعلق بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

منذ أن نظر المجلس آخر مرة في هذه المسألة

(انظر S/PV.9372)، وتماشياً مع الممارسة المتبعة، واصل فريق مكتب شؤون نزع السلاح اتصالاتهم المنتظمة بنظرائهم في الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الأنشطة المتصلة بالقرار 2118 (2013). ومنذ ذلك الحين، واصل فريق تقييم الإعلانات التابع للمنظمة جهوده لتوضيح جميع المسائل غير المحسومة فيما يتعلق بالإعلان الأولي للجمهورية العربية السورية وإعلاناتها اللاحقة.

وعلى نحو ما ذكر سابقاً، جرت الجولة الأخيرة من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات واللجنة الوطنية السورية في شباط/فبراير 2021. ومنذ ذلك الحين، لم تُكلل جميع الجهود المبذولة لتنظيم الجولة المقبلة من المشاورات، وهي الخامسة والعشرون، بالنجاح. وقد أُبلغت بأنه على الرغم من موافقة الجمهورية العربية السورية على الاقتراح الذي قدمته الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في أيار/مايو 2022 والقاضي بمعالجة المسائل المتعلقة بالإعلانات من خلال تبادل المراسلات، فإن الأمانة الفنية لم تتلق بعد من الجمهورية العربية السورية أي إعلانات أو غيرها من الوثائق المطلوبة. ويشمل ذلك الإعلان الكامل عن الأنشطة الجارية في مركز الدراسات والبحوث العلمية والإعلان عن كميات العوامل المؤثرة على الأعصاب المنتجة في مرفق لإنتاج الأسلحة الكيميائية أعلنت الجمهورية العربية السورية أنه لم يُستخدم قط لإنتاج أسلحة كيميائية.

وبسبب هذا الوضع، وفي محاولة أخرى لتنفيذ ولايتها، أوفدت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فريقاً مصغراً يتألف من عدة أعضاء من فريق تقييم الإعلانات إلى الجمهورية العربية السورية للقيام بأنشطة محدودة داخل البلد. وجرت أول عملية إيفاد من هذا النوع في الفترة من 17 إلى 22 كانون الثاني/يناير وجرت الثانية في الفترة من 12 إلى 19 نيسان/أبريل. وأُبلغت الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بنتائج البعثتين في آذار/مارس وتموز/يوليه على التوالي.

وعلى نحو ما أُبلغ المجلس سابقاً، اجتمع وفد من الأمانة الفنية مع ممثلين للجمهورية العربية السورية في بيروت يومي 22 و 23 حزيران/يونيه. وفي ذلك الاجتماع، شددت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أولويتها المتمثلة في استئناف جولات المشاورات التي ستشمل جميع الخبراء الذين تعينهم الأمانة الفنية. وفي ذلك الصدد، أفهم أن المسألة ستحال إلى رئيس اللجنة الوطنية السورية وأن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تنتظر ذلك القرار بغية المضي قدماً في التخطيط للجولة المقبلة من المشاورات.

وتنظر الأمانة الفنية ملتزمة التزاماً تاماً بتنفيذ ولايتها التي تهدف إلى التحقق من وفاء الجمهورية العربية السورية بالتزاماتها المتصلة

وقد أُبلغتُ بأن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال بصدد دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة بادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وأفهم أن بعثة تقصي الحقائق تُعد حالياً لعمليات نشر مقبلة وستقدم تقريراً إلى المجلس التنفيذي عن نتائج عملها في الوقت المناسب. كما يواصل فريق التحقيق وتحديد الهوية تحقيقاته في الحوادث التي خلُصت فيها بعثة تقصي الحقائق إلى أن الأسلحة الكيميائية قد استُخدمت أو يُرجح أنها استُخدمت في الجمهورية العربية السورية وسيُصدر تقارير لاحقة في الوقت المناسب.

قبل أسبوعين، في 21 آب/أغسطس، أحياء العالم الذكرى السنوية العاشرة للهجوم الواسع النطاق بالأسلحة الكيميائية الذي وقع في منطقة الغوطة بدمشق. وإذ تتذكر الأمم المتحدة ذلك الحادث المروع، فإنها تعرب عن تعازيها لضحايا الهجوم، الذي أسفر عن خسائر عديدة في الأرواح، لا سيما بين المدنيين ومن بينهم العديد من الأطفال.

وكما ذكر الأمين العام من قبل، فإن أي استخدام للأسلحة الكيميائية هو أمر غير مقبول وانتهاك واضح للقانون الدولي. وتقع على عاتقنا مسؤولية، لا سيما تجاه الضحايا، عن تحديد المسؤولين وضمان المساءلة عن استخدام تلك الأسلحة الشنيعة. وستواصل الأمم المتحدة تأييد كل الجهود المبذولة للحفاظ على قاعدة مناهضة للأسلحة الكيميائية وطي صفحة تلك الأسلحة المروعة إلى الأبد.

وأحث أعضاء المجلس على أن يتحدوا بشأن هذه المسألة وأن يبدوا روحاً قيادية في إظهار أنه لن يتم التسامح مع الإفلات من العقاب في استخدام الأسلحة الكيميائية. ومكتب شؤون نزع السلاح على أهبة الاستعداد لتقديم أي دعم ومساعدة يمكنه تقديمهما.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

بالإعلان بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وما تقرره أجهزة تقرير السياسات التابعة للمنظمة وطبعاً القرار 2118 (2013). بيد أن التعاون الكامل، كما تم التأكيد سابقاً، من جانب الجمهورية العربية السورية مع الأمانة الفنية للمنظمة أمر ضروري لإغلاق ملفات جميع المسائل غير المحسومة. وبالنظر إلى ما تم تحديده من الثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي لا تزال غير محسومة، خلصت الأمانة الفنية للمنظمة إلى أنه لا يزال يتعدّر اعتبار الإعلان الذي قدّمته الجمهورية العربية السورية دقيقاً ومكتملاً وفقاً لما تقضي به اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفيما يتعلق بعمليات نقيش مرافق برزة وجمرايا التابعة لمركز الدراسات والبحوث العلمية، فقد أُبلغتُ بأن الأمانة الفنية للمنظمة تواصل التخطيط للجولة التالية من عمليات النقيش، المقرر الاضطلاع بها في عام 2023. ويؤسفني أن أبلغ المجلس بأن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد معلومات أو تفسيرات تقنية كافية من شأنها أن تمكن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من إغلاق ملف المسألة المتعلقة بالكشف عن مادة كيميائية من مواد الجدول 2 في مرافق برزة التابعة لمركز الدراسات في تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

وعلاوة على ذلك، أُبلغتُ بأن فريق النقيش لاحظ، خلال جولة النقيش التاسعة في مرفق مركز الدراسات والبحوث العلمية في برزة في أيلول/سبتمبر 2022، وجود عدد من الصناديق تحتوي على مادة كيميائية مزدوجة الاستخدام مخزّنة بكميات كبيرة في مستودع لتخزين المواد الكيميائية بالمرفق. وعلى إثر النقيش، تواصلت الأمانة الفنية للمنظمة مع اللجنة الوطنية السورية بشأن هذا الموضوع وطلبت معلومات تتيح لها أن تخلص إلى أن جميع الأنشطة الجارية هناك هي لأغراض غير محظورة بموجب الاتفاقية. كما طلبت الأمانة الفنية للمنظمة معلومات بشأن النقل غير المصرح به للأسطوانتين المرتبطتين بحادث الأسلحة الكيميائية الذي وقع في دوما في 7 نيسان/أبريل 2018، واللتين يُزعم أنهما دُمرتا في هجوم على منشأة لإنتاج الأسلحة الكيميائية.

الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمة، قبل أن تستخدم روسيا حق النقض في مجلس الأمن لحل تلك الهيئة، أن النظام مسؤول عن تسع هجمات منفصلة بالأسلحة الكيميائية ضد شعبه وقعت بعد انضمام سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتواصل روسيا حماية نظام الأسد، مع معرفتها الكاملة بتلك الازدواجية، من الإشراف المناسب من جانب مجلس الأمن، مما يحرم المجلس من قدرته على تعزيز السلام والأمن الدوليين بمساءلة الأسد عن أعماله الخسيسة. وفي ذلك الصدد، أشير بقلق خاص إلى أن عضوين دائمين في المجلس، وللشهر الثاني على التوالي، أشارا إلى أنهما لن يشاركا حتى في مناقشتنا لمسألة بهذه الخطورة.

وعلى الرغم من تعنت روسيا ومخادعة سورية، فإن الولايات المتحدة تواصل وستواصل إثارة القضية في المجلس. وسواصل دعوة سورية إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والتزاماتها بموجب القرار 2118 (2013). وسواصل السعي للحصول على إحاطات من وكالة الأمين العام عن حالة تلك الجهود، وندعو أعضاء المجلس الآخرين إلى أن يحذوا حذونا.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها سورية وروسيا للطعن في مصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعملها المهني ولصرف انتباهنا عن خطورة القضية، فإننا نشيد بتحقيقات المنظمة في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وما زلنا معجبين بالصراحة التي تضيفها المنظمة على كل جهد من جهودها في مجال التحقيق، حيث تجمع الأدلة من مصادر عديدة وتحللها بدقة للتوصل إلى استنتاجات لا يمكن دحضها. وذلك العمل المهم ضروري لكي يتسنى محاسبة المسؤولين عن الهجمات. ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية. وأي شيء أقل من ذلك سيكون بمثابة غض للطرف عن نظام اختار تصنيع وتخزين الأسلحة الكيميائية، وما هو أفظع من ذلك استخدامها ضد شعبه مرارا وتكرارا.

لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بمحاسبة المسؤولين عن استخدام سورية المتكرر للأسلحة الكيميائية في انتهاك لالتزاماتها بموجب القرار

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها اليوم. وأود أيضاً أن أشكر الفريقين في مكتب شؤون نزع السلاح ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على القيادة الدؤوبة والعمل الاستثنائي الذي يقدمانه لهذه المسألة الحاسمة الأهمية كل يوم.

تواصل سورية استخفافها السافر بالتزاماتها بالامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا تزال سورية تتحدى العديد من قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار 2118 (2013). وقد أصبح من الواضح أن نظام الأسد يعتقد أنه يمكن أن يستمر في العمل مع الإفلات من العقاب، على الرغم من السجل الموضوعي والقائم على الأدلة لهجماته بالأسلحة الكيميائية.

في الشهر المقبل، سيكون قد مضى عقد من الزمان على انضمام سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية في تشرين الأول/أكتوبر 2013. وقد قبلت بقيامها بذلك، شأنها شأن جميع الدول الأطراف الموقعة، بأن تكون ملزمة بالالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية، بما في ذلك: أولاً، عدم إنتاج الأسلحة الكيميائية أو تطويرها أو حيازتها أو تخزينها أو استخدامها؛ ثانياً، تقديم إعلانات دقيقة وكاملة في الوقت المناسب عن أسلحتها ومرافقها الكيميائية؛ وثالثاً، التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ممارسة جميع وظائفها وتقديم المساعدة إلى الأمانة الفنية للمنظمة.

ومع ذلك، وبعد مرور 10 سنوات على تعهدنا بتلك الالتزامات لدى التصديق على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، تواصل سورية الإلقاء ببيانات كاذبة والاستخفاف بسلطة مجلس الأمن. لقد وجدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مراراً وتكراراً أن إعلانات النظام بشأن برنامجه للأسلحة الكيميائية، كما قال المدير العام أرياس بإيجاز، لا تزال تعتبر غير دقيقة وغير كاملة. وعلاوة على ذلك، يواصل نظام الأسد حرمان موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من الوصول غير المقيد الذي هو ملزم بتوفيره وفقاً لقرار المجلس. لقد أظهر نظام الأسد مثل هذه العرقلة لما يقرب من عقد كامل، وخلال هذه الفترة وجدت منظمة حظر

تتمكن في نهاية المطاف من تنظيم الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات والسلطات السورية. وأود أن أذكر المجلس بأن الجولة السابقة من المشاورات جرت في شباط/فبراير 2021، أي قبل أكثر من عامين ونصف. وعلاوة على ذلك، من غير المقبول أن يستمر النظام في فرض قيود على نشر موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية. ويجب أن تتمكن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من تنفيذ ولايتها تنفيذاً كاملاً، كما أن النشر المحدود لأعضاء فريق تقييم الإعلانات ليس حلاً مجدياً. ويصادف الشهر المقبل، 14 تشرين الأول/أكتوبر، الذكرى السنوية العاشرة لانضمام سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومن الضروري أن تتوقف سورية عن عرقلة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأن تمتثل لالتزاماتها إذا أرادت استعادة حقوقها وامتيازاتها بموجب الاتفاقية. وعلى الرغم من هذه العقبات، تود فرنسا أن تشيد مرة أخرى بمثابرة أفرقة الأمانة الفنية وبالجهود التي تبذلها للاضطلاع بعملها بشكل مستقل ومهني.

أخيراً، أود أن أذكر الجميع بأن استخدام النظام للأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين يشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل الإفلات من العقاب في هذه الظروف. إن مكافحة الإفلات من العقاب هي حجر الزاوية في فعالية نظام حظر الأسلحة الكيميائية ومصداقيته، ولذلك ستواصل فرنسا العمل بعزم مع شركائها لتحقيق تلك الغاية.

السيد موريتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها اليوم.

كما فعلنا في الماضي، قرأنا أحدث تقرير (انظر S/2023/637) للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتمعن ولم نتمكن من تحديد أي معلومات جديدة للفترة المشمولة بالتقرير. ولذلك، فإننا مضطرون إلى تكرار اقتراحنا بأن نعيد النظر في تواتر هذه الجلسات.

وفي غياب أي تطورات جديدة، تؤكد البرازيل من جديد أن الأسلحة الكيميائية تتنافى تماماً مع القانون الدولي الإنساني، وبالتالي يجب ألا يكون لها مكان في ممارسات عالم اليوم ومذاهبه. فاستخدام

2118 (2013) واتفاقية الأسلحة الكيميائية. وسواصل الضغط من أجل إحراز تقدم في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفي منتديات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، بينما نواصل إثارة المسألة هنا في مجلس الأمن. ونواصل الضغط بشأن هذه المسألة لأننا نتذكر الضحايا والناجين من الهجمات المروعة التي شنها نظام الأسد. وسواصل السعي إلى تحقيق العدالة لضحايا الهجمات وتذكير زملائنا أعضاء المجلس بأن من واجبنا كأعضاء في المجلس أن نقوم بدورنا بإبقاء هذه المسألة قيد نظرنا. ونطالب، بعد طول انتظار، باتخاذ خطوات حقيقية لإنهاء تهديد كيميائي خطير.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على إحاطتها.

نجتمع مرة أخرى لأن النظام السوري استخدم أسلحة الدمار الشامل ضد شعبه. وقد أثبتت تقارير مستقلة صادرة عن الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ذلك في تسع مناسبات. ففي كانون الثاني/يناير، أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن سلاح الجو السوري أسقط عمداً برميلين من الكلور على مبان سكنية في منطقة دوما، مما أسفر عن مقتل 43 شخصاً. وصادف الشهر الماضي الذكرى السنوية العاشرة للمجزرة الكيميائية التي ارتكبها النظام السوري في 21 آب/أغسطس 2013 في منطقة الغوطة بدمشق، والتي أودت بحياة أكثر من 1 400 شخص. وبعد مرور ما يقرب من 10 سنوات على اتخاذ القرار 2118 (2013)، وفي استخفاف بالالتزامات الدولية، لم يقدم النظام السوري بعد جميع المعلومات المتعلقة بحالة مخزونه من الأسلحة الكيميائية. ولكننا نعلم أنها لم تُدمر بالكامل، كما يتضح من استخدام النظام السوري لها منذ عام 2013، وهو ما وثقته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويواصل النظام السوري عرقلة عمل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويشهد على ذلك مرة أخرى آخر تقرير للمدير العام للمنظمة، الصادر في أواخر آب/أغسطس (انظر S/2023/637). ولا تزال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تنتظر رداً من النظام حتى

دعنا للجهود المتواصلة لتوضيح جميع المسائل غير المحسومة فيما يتعلق بالإعلان الأولي والإعلانات اللاحقة التي قدمتها الجمهورية العربية السورية.

ونحن على اقتناع بأن الجهود التي تبذلها الجمهورية العربية السورية وهيئات الأمم المتحدة سنتواصل بهدف بناء الثقة وتوفير الزخم اللازم للمضي قدما في مختلف جوانب البرنامج.

وتظل موزامبيق ملتزمة بالضرورة الحتمية لمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية فضلا عن جميع الجهود الرامية إلى إنهاء إنتاجها أو تخزينها أو استخدامها. ونؤكد مجددا دعما لقرار مجلس الأمن 2118 (2013).

السيد فيبس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية فرناندو أرياس على تقريره الشهري الأخير (انظر S/2023/637) وفريق تقييم الإعلانات التابع للمنظمة على جهودهم الدؤوبة لحل المسائل غير المحسومة المتصلة بإعلان سورية بشأن أسلحتها الكيميائية. وأود أيضا أن أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها اليوم.

وكما قالت السيدة ناكاميتسو وآخرون، فقد استخدمت قوات بشار الأسد قبل 10 سنوات، في الساعات الأولى من صباح 21 آب/أغسطس 2013، غاز السارين ضد سكان الغوطة. وأسفر ذلك عن مقتل أكثر من 1 000 شخص، كان كثير منهم من النساء والأطفال.

ووصف تقرير بعثة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية (S/2013/553)، التي شكّلت في أعقاب الواقعة، الهجوم بأنه أكبر استخدام مؤكد للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين منذ أن استخدمها صدام حسين في حلبجة في العراق في عام 1988. وأعرب المجلس عن غضبه وأدان قتل المدنيين، كما أكد أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية يشكّل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. وقد طالبنا، بصفة جماعية، بتحقيق المساءلة. واتخذ قرار مجلس الأمن 2118 (2013) بالإجماع في وقت لاحق.

وأدان ذلك القرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وأيد تنفيذ قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الذي حدد

هذه الأسلحة ينتهك الاتفاقات الدولية ويشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. وكما هو الحال دائما، تدين البرازيل بشدة تطوير الأسلحة الكيميائية وتخزينها واستخدامها في أي مكان من قبل أي جهة كانت وتحت أي ظرف من الظروف. ويجب معالجة الحوادث بشفاافية وإخضاعها لتحقيقات شاملة ونزيهة، وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا نزال نؤيد التعاون العملي المنحى بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية باعتباره السبيل الوحيد نحو حل جميع المسائل غير المحسومة في ملف الأسلحة الكيميائية في سورية.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ببيان بالإعراب عن أحر تهاني موزامبيق لألبانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. ونحن ممتنون أيضا للولايات المتحدة على رئاستها الممتازة. ونود توجيه الشكر إلى وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها بشأن تنفيذ إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. ونرحب بمشاركة ممثلي الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية التركية في جلسة اليوم ونثني على الأمين العام بشأن التقرير الشهري عن أنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2023/637)، والمقدم امتتالا للقرار 2118 (2013)، والذي يغطي الفترة من 24 تموز/يوليه إلى 23 آب/أغسطس 2023.

نؤكد من جديد اعتقادنا الراسخ بأن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان من قبل أي جهة كانت وتحت أي ظرف من الظروف أمر يستوجب الإدانة. والإفلات من العقاب على هذه الجريمة البشعة بموجب القانون الدولي أمر غير مقبول. وبينما نعترف ببعض المدخلات الإيجابية للفترة المشمولة بالتقرير، نعتقد أن شواغلنا المستمرة لها ما يبررها، بالنظر إلى أن الوثيقة قيد النظر لا توضح أي خطوات جديدة مجدية إلى الأمام لكفالة القضاء التام على برنامج الأسلحة الكيميائية. وفي ذلك الصدد، تأسف موزامبيق لعدم تكال الجهود المبذولة لعقد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات واللجنة الوطنية السورية بالنجاح. ونؤكد مجددا

استخدامها انتهاكا صارخا لأحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والقانون الدولي.

وفي غياب تطورات ملموسة بشأن ملف الأسلحة الكيميائية في سورية، اسبحوا لي أن أكرر ما ذكره بلدي خلال الجلسات السابقة حول هذا الملف.

إن استمرار الحوار بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية يظل مسألة جوهرية لإحراز تقدم في هذا الملف على أن يتم هذا الحوار بشكل بناء. ويشمل ذلك مناقشة كافة السبل لعقد جولة المشاورات الخامسة والعشرين وتجاوز ما يعرقل ذلك.

ومن جانب آخر، نشدد أن تهديدات الإرهاب الكيميائي من الشواغل التي لا يمكن التغاضي عنها ويجب إدارتها اهتماما كافيا، خاصة مع استمرار تنظيم داعش في هجماته الإرهابية وعدم توانيه عن استخدام أي وسيلة لتحقيق مآربه، الأمر الذي يشكل تهديدا خطيرا على أمن واستقرار سورية والمنطقة بأكملها. ونعرب، في هذا السياق، عن قلقنا إزاء الهجمات التي يواصل تنظيم داعش شنها شمال شرق سورية، إلى جانب سعيه لإعادة بناء قدراته وشبكاته وتجنيد المقاتلين وإطلاق سراح عناصره من السجون. ونؤكد على ضرورة الاستمرار في مكافحة هذا التنظيم وضمان عدم حصوله على أسلحة خطيرة وقتاكة.

وختاما، تشدد دولة الإمارات مجددا على أهمية إحراز تقدم في ملف الأسلحة الكيميائية في سورية وفي كافة الملفات المتعلقة بحل الأزمة السورية.

السيدة بيرسيفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): بما أن سويسرا تأخذ الكلمة بصفقتها الوطنية لأول مرة هذا الشهر، أود، شأنه شأن زميلي ممثل موزامبيق، أن أعرب عن امتناننا لوفد الولايات المتحدة على توجيهه أعمال المجلس في شهر آب/أغسطس. وأود أيضا أن أؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، دعمنا الكامل لكم خلال فترة رئاستكم.

كما ذكر متكلمون آخرون، انضمت سورية منذ ما يقرب من 10 سنوات إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وكما ذكرنا للتو الممثلة

الخطوات اللازمة لتدمير برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. وكان من الواضح أنه ينبغي للجمهورية العربية السورية ألا تستخدم الأسلحة الكيميائية أو تستحدثها أو تنتجها أو تكتنيتها بأي طريقة أخرى أو تخزينها أو تحتفظ بها. وألزم القرار سورية بالتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق إتاحة الوصول فورا ودون قيد للعاملين الذين تعينهم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى جميع المواقع التي كان لدى المنظمة أسباب للاعتقاد بأنها ذات أهمية لأغراض ولايتها.

وبعد عشر سنوات، لم تُنفذ بعد أحكام القرار 2118 (2013). وكما قال متكلمون آخرون اليوم، شن النظام السوري تسع هجمات أخرى مؤكدة باستخدام الأسلحة الكيميائية.

يصادف الشهر المقبل مرور عشر سنوات على انضمام سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وهي مناسبة تتيح لنا جميعا حول هذه الطاولة فرصة للتفكير في مسؤوليتنا عن تنفيذ القرار 2118 (2013). وينبغي لنا أن نناقش الكيفية التي يمكننا بها المضي قدما في دعم الجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لحسم التناقضات غير المحسومة في إعلان سورية. ونحن مدينون بذلك لضحايا الهجوم الذي وقع في الغوطة وكل الهجمات التي استخدمت فيها الأسلحة الكيميائية - بما في ذلك الهجوم الذي نفذته روسيا قبل خمس سنوات في سالزبري بالمملكة المتحدة، والذي أسفر عن مقتل مواطنة بريطانية، هي دون ستورغيس.

وستظل الأسلحة الكيميائية السورية تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين إلى أن تُدمر بالكامل وبشكل يمكن لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية التحقق منه.

السيد عزام (الإمارات العربية المتحدة): بداية، أشكر السيدة إيزومي ناكاميتسو على إحاطتها اليوم.

وأود التأكيد مجددا على موقف دولة الإمارات والمتمثل برفضها وإدانتها الصريحة لاستخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف، ومن قبل أي من كان وفي أي مكان. حيث يشكل

النزاع إلى أن تمتنع عن استخدام هذه الأسلحة وأن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

ويذكرنا قرار مجلس الأمن 2118 (2013)، المتخذ قبل 10 سنوات، "بضرورة محاسبة الأفراد المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية". ويظل إفلاتهم من العقاب غير مقبول حتى يومنا هذا.

السيد بيرييس لوس (إكودور) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة إيذومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لمكتب شؤون نزع السلاح، على إحاطتها. ونأسف لأن مجلس الأمن لم يحرز مرة أخرى أي تقدم بشأن مسألة الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وكما قلنا من قبل، فإن أي حادث ينطوي على استخدام الأسلحة الكيميائية يجب معالجته بشفافية مطلقة والتحقيق فيه بدقة، وفقا لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتعرب إكودور عن تقديرها للجهود التي تبذلها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من خلال فريقها لتقييم الإعلانات، لتوضيح جميع المسائل غير المحسومة فيما يتعلق بالإعلان الأولي والإعلانات اللاحقة التي قدمتها الجمهورية العربية السورية. وندعو السلطات السورية مرة أخرى إلى التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفرقها الفنية بتقديم جميع المعلومات المطلوبة لتوضيح الثغرات التي تم تحديدها في أقرب وقت ممكن، وفقا لقواعد القانون الدولي التي تلزمها بذلك.

وفي أعقاب الاجتماعات التي عقدت في بيروت في حزيران/يونيه، نحث الجمهورية العربية السورية كذلك على تقديم رد إيجابي على اقتراح الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتنظيم جولة خامسة وعشرين من المشاورات، إذ أن ذلك أفضل آلية للحصول على نتائج فيما يتعلق بملف الأسلحة الكيميائية السورية وفرصة للعمل معا. ومن شأن وضع الاقتراح موضع التنفيذ أن يشكل خطوة إيجابية نحو ضمان المساءلة والامتثال السليم من قبل الجمهورية العربية السورية لالتزاماتها بموجب الاتفاقية ومقررات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

السامية - التي أود أن أشكرها على إحاطتها، فإن انضمامها جاء بعد بضعة أسابيع فقط من الاستخدام الكثيف لهذه الأسلحة في ضواحي دمشق، لا سيما ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال. والذي يشكل أحد أشد الأمثلة إيلا على استخدام الأسلحة الكيميائية.

وعلى مدى السنوات العشر الماضية، انتهكت الالتزامات بموجب الاتفاقية في عدة مناسبات، ووقع حوالي 25 هجوما كيميائيا وثقتها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية. وخلصت بعثات هاتين المنظمتين وآلياتهما إلى أن هناك أسبابا معقولة تدعو للاعتقاد بأن تسعة من تلك الهجمات يمكن أن تُنسب إلى الحكومة السورية. ومن بين التزامات سورية بصفتها دولة طرفا في الاتفاقية أن تتعاون بصورة كاملة مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد أعاد مجلس الأمن بالإجماع تأكيد ذلك الالتزام في القرار 2118 (2013)، الذي اتُخذ أيضا قبل 10 سنوات.

وكما أبلغتنا الممثلة السامية من فورها، فإنه على الرغم من الاتصالات الأخيرة - لا سيما في بيروت في حزيران/يونيه - لا يزال فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ينتظر أن يتمكن من نشر كامل قوته العاملة في سورية وتنظيم الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات مع السلطات السورية. وتدعو سويسرا إلى إجراء تلك المشاورات في أقرب وقت ممكن، كما ندعو سورية إلى تقديم إجابات على النقاط العشرين التي تُركت غير محسومة في إعلانها الأولي. وتشكل تلك الإجابات المعلقة شرطا من شروط استعادة سورية لحقوقها وامتيازاتها بصفتها دولة طرفا في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. كما أن تقديم تلك الإجابات التزام تجاه المجلس.

وتود سويسرا أن تؤكد من جديد ثقتها الكاملة في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ودعمها لجميع بعثاتها. فعملها يكتسي أهمية أساسية، ونزاهتها ومهنتها لا شك فيهما. ومنذ اتخاذ قرار مجلس الأمن 2118 (2013)، كانت الجلسات المنتظمة للمجلس بمثابة تذكير بمسألة محورية: منع استحداث الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتكديسها واستخدامها وكفالة نقلها وتدميرها. ولذلك، تدعو سويسرا جميع أطراف

الكيميائية وفي ضمان القضاء التام على جميع الأسلحة الكيميائية في سورية.

وقد خلصت التحقيقات المستقلة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى أن النظام السوري استخدم أسلحة كيميائية ضد شعبه تسع مرات. وتدين مالطة بشدة تلك الهجمات. فلا يمكن أبداً أن يكون هناك مبرر لاستخدام الأسلحة الكيميائية، ويجب ألا يفض المجلس والمجتمع الدولي الطرف مطلقاً عندما يواجهان هذه الأعمال البغيضة. ولا يمكننا أن ننسى أن المجلس اتخذ بالإجماع في عام 2013 القرار 2118 (2013)، الذي ينص على وجوب محاسبة المسؤولين على استخدام الأسلحة الكيميائية. ونشدد على أن استخدام تلك الأسلحة لا يمكن ويجب أن لا يمر من دون عقاب.

وفي الختام، نعيد تأكيد دعمنا الكامل لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وإدانتنا لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي جهة فاعلة في أي ظرف من الظروف. وما زلنا نؤمن إيماناً راسخاً بأن المعيار العالمي لحظر الأسلحة الكيميائية، على النحو المنصوص عليه في الاتفاقية، يجب أن يكون عالمياً.

السيد كيتادا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة في هذا الشهر، أود أنا أيضاً أن أهنئ الولايات المتحدة على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن في آب/أغسطس، وأرجو لألبانيا كل التوفيق في هذا الشهر. كما أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها المفصلة والمتبصرة.

إن من المؤسف حقاً أننا لم نشهد تقدماً ملموساً بشأن ملف الأسلحة الكيميائية في سورية منذ جلستنا السابقة بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.9372). لقد اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2118 (2013)، في أيلول/سبتمبر 2013. وإذ أن هذا الشهر يصادف مرور 10 سنوات على اتخاذه، نود أن نشدد على شيء واحد بسيط. ينبغي لسورية أن تمتثل امتثالاً كاملاً ومخلصاً لذلك القرار،

وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، في إطار من التفاهم المشترك من خلال الحوار والشفافية.

وفي الختام، تعيد إكوادور تأكيد رفضها لإنتاج وتكديس الأسلحة الكيميائية وتدين بأشد العبارات استخدامها من قبل أي شخص، ضد أي شخص، في أي مكان وفي أي ظرف من الظروف.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضاً أن أبدأ بتهنئة ألبانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن وأن أشكر الولايات المتحدة على توجيه أعمال المجلس لشهر آب/أغسطس. كما أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها المفيدة اليوم.

يبين أحدث تقرير لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2023/637) مرة أخرى أنه لم يُحرز أي تقدم بشأن الملف. ومما يؤسف له أن جهود الأمانة الفنية لتنظيم جولة خامسة وعشرين من المشاورات بين فريق تقييم الإعلانات واللجنة الوطنية السورية لم تتجح بعد. كما نلاحظ أنه لم يسجل أي تقدم بشأن المسائل العشرين غير المحسومة. وبالتالي، يظل من غير الممكن اعتبار الإعلانات التي قدمتها الجمهورية العربية السورية دقيقة وكاملة وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013). وعدم إحراز تقدم أمر مؤسف، وتحمل سورية المسؤولية الكاملة عنه. وندعو الجمهورية العربية السورية إلى التعاون الكامل مع الأمانة الفنية، بما في ذلك عن طريق السماح لموظفيها بالوصول الكامل وتقديم جميع الوثائق والإعلانات المطلوبة، وفقاً للقرار 2118 (2013).

ويظل يساور مالطة قلق بالغ إزاء التأكيدات المتكررة غير المؤسسة والرامية إلى تقويض مصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والتشكيك في النتائج التي تتوصل إليها. وينبغي للمجلس أن يعالجها ويحضرها بشكل حاسم. ونعيد تأكيد دعمنا الكامل للأمانة الفنية وأفرقتها الفنية، التي تضطلع بولاياتها باستقلالية ونزاهة ووفقاً لأعلى المعايير الدولية. وتؤدي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك من خلال فريق التحقيق وتحديد الهوية وبعثة تقصي الحقائق وفريق تقييم الإعلانات، دوراً محورياً في تنفيذ الحظر العالمي للأسلحة

إن من المؤسف أن النظام السوري لا يزال يرفض التعاون الكامل مع المجتمع الدولي فيما يتعلق ببرنامجه للأسلحة الكيميائية. وقد حان الوقت لكي تفهم سورية أن عليها أن تعلن عن ذلك البرنامج بالكامل وأن تدمره بطريقة شفافة ويمكن التحقق منها. ولا يوجد بديل آخر لسورية سوى التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، امتثالاً للقرار 2118 (2013) الذي اتخذته المجلس بالإجماع. وللأسف، فإن التقرير الشهري الـ 119 للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2023/637) يؤكد مرة أخرى موقف سورية في هذا الصدد.

ومنذ أيلول/سبتمبر 2022، زودت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الجمهورية العربية السورية بقائمة الإعلانات المعلقة وغيرها من الوثائق التي طلبها فريق تقييم الإعلانات. وهناك 20 مسألة غير محسومة بحاجة إلى توضيح. وحتى الآن، ترفض الجمهورية العربية السورية القيام بذلك في انتهاك للقرار 2118 (2013). ونأسف لحقيقة أنه بسبب الموقف غير المتعاون من جانب النظام السوري، اضطر فريق تقييم الإعلانات لنشر فريق مصغّر للقيام بأنشطة محدودة في البلد. وفي الوقت نفسه، ننظر الجولة المقبلة من المشاورات بين الفريق واللجنة الوطنية السورية. وتواصل سورية خلق عقبات مصطنعة، مثل رفض إصدار تأشيرة للخبير الفني الرئيسي في فريق تقييم الإعلانات منذ نيسان/أبريل 2021. وذلك أمر غير مقبول. وينبغي أن تُستأنف جولات المشاورات في أقرب وقت ممكن وأن تشمل جميع الخبراء الذين تعينهم الأمانة الفنية. وتدين ألبانيا سياسة وضع العراقيل التي تنتهجها سورية وتدعو السلطات السورية إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها الدولية.

وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على عمل مكتب فريق التحقيق وتحديد الهوية وتقاريره، التي تحدد مرتكبي استخدام المواد الكيميائية كأسلحة في سورية. ونؤيد تماما النتائج التي توصلت إليها تقاريره، ومفادها أن نظام الأسد مسؤول عن الهجوم المميت بالأسلحة الكيميائية على دوما في 7 نيسان/أبريل 2018.

وتشيد ألبانيا بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي تتثبت من الحقائق بموضوعية ونزاهة واستقلال ومهنية. ونكرر إدانتنا القوية

وينبغي ألا يظل المجلس صامتا إزاء عدم امتثالها. فالقرار 2118 (2013) يحظر على سورية استخدام الأسلحة الكيميائية أو تطويرها أو إنتاجها أو حيازتها أو تكديسها أو الاحتفاظ بها. ومع ذلك، ومنذ ذلك الحين وجدت هيئات خبراء مستقلة ومحايدة مرارا وتكرارا، في مجمل تسع مناسبات، أن الجمهورية العربية السورية كانت مسؤولة عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وفيما يتعلق بالاستخدام المروع للأسلحة الكيميائية الذي حدث في دوما، تدين اليابان مرة أخرى استخدام الحكومة السورية للأسلحة الكيميائية، على النحو الذي خلص إليه التقرير الثالث لفريق التحقيق وتحديد الهوية.

كما قضى القرار 2118 (2013) أن تتعاون سورية تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأن تمتثل لجميع جوانب قرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ 27 أيلول/سبتمبر 2013، بما في ذلك عن طريق قبول الموظفين الذين تحددهم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو الأمم المتحدة وتمكينهم من الوصول الفوري وغير المقيد إلى أي من مواقع الأسلحة الكيميائية والحق في تفتيشها. ومع ذلك، وكما هو موضح في التقرير الشهري الأخير لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2023/637)، لم تقدم سورية أيًا من الإعلانات أو الوثائق التي طلبتها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتمكينها من حل المسائل العالقة. ورفض سورية إصدار تأشيرة دخول للخبير الفني الرئيسي لفريق تقييم الإعلان مثال مؤسف آخر على عدم تعاونها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وتدعو اليابان مرة أخرى جميع أعضاء المجلس إلى حث الحكومة السورية على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013)، بما في ذلك التفكير الكامل لبرنامجها للأسلحة الكيميائية. ويجب علينا أن ندع المجلس يقوم بعمله قبل أن نشهد ضحية أخرى للأسلحة الكيميائية في سورية. الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة ألبانيا.

أشكر وكالة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها.

في إغلاق المسائل المعلقة، وحرصه أيضا على عقد الاجتماع رفيع المستوى بين السيد وزير الخارجية والمغتربين، وهو رئيس اللجنة الوطنية السورية، والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفق جدول أعمال يتفق عليه الطرفان.

خامسا، يأسف وفد بلدي للانتقائية المتبعة في التقارير الشهرية للأمانة الفنية للمنظمة، إذ يتم التركيز على مسائل محددة مقابل تجاهل مسائل أخرى هامة. فعلى سبيل المثال، لم يشر تقرير المدير العام الأخير (انظر S/2023/637) إلى إجابة اللجنة الوطنية السورية، بتاريخ 21 آب/أغسطس 2023، على جميع طلبات الأمانة الفنية والذي تضمن ردها على كل الوثائق المطلوبة حول المادة ذات طبيعة الاستخدام المزدوج التي تم مشاهدتها من قبل فريق التفتيش في مركز الدراسات والبحوث العلمية في برزة خلال جولة التفتيش التاسعة.

سادسا، يولي وفد بلدي أهمية كبيرة لخطورة وصول وحياسة التنظيمات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، أشير إلى ما نقلته اللجنة الوطنية السورية إلى الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في آب/أغسطس الماضي حول قيام عدد من إرهابيي تنظيم هيئة تحرير الشام المتواجدين في محافظة إدلب بنقل شاحنة محملة بغاز الكلور والسارين من ناحية معرة مصرين إلى منطقة جسر الشغور، تحت إشراف إرهابيي ما يسمى "الخوذ البيضاء"، وذلك بهدف استخدامها لاحقا في تلك المنطقة ضد المدنيين لاتهام الجيش العربي السوري بذلك، خدمة لأجندات الدول الداعمة والممولة لهم.

سابعا وأخيرا، يعبر وفد بلدي عن أسفه للحالة التي وصلت إليها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية حيث سمحت لنفسها، من خلال تعاملها مع موضوع سورية، بأن تكون أداة في يد الإدارات الأمريكية والفرنسية والبريطانية لتمير سياساتها الهدامة ضد الدول التي لا تسير في ركبها، مما تسبب في ضرر بالغ لمصادقية ومهنية المنظمة.

أود، قبل أن أختتم بياني، أن أقول لمن يتحدث عن المساءلة هنا بأن عليه أن يدرك جيدا بأن المساءلة الحقيقية لن تتحقق إلا

للاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية من قبل النظام السوري. فاستخدام الأسلحة الكيميائية غير مقبول في أي مكان ومن قبل أي جهة كانت وتحت أي ظرف من الظروف. وتشدد ألبانيا على أهمية اضطلاع مجلس الأمن بالمسؤولية عن تنفيذ قراراته. وفي ذلك السياق، فإن هذه الاجتماعات المنتظمة ضرورية. إن إفلات أولئك الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية من العقاب لا يمكن أبدا أن يكون خيارا. أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): أولا، يعرب وفد بلدي عن استغرابه الشديد إزاء الإصرار على عقد مثل هذه الإحاطة في ضوء عدم وجود أي مستجدات، ويتساءل عن القيمة المضافة في الإشارة في هذه الإحاطة إلى أنشطة حصلت في أشهر سابقة من هذا العام، في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل. إن هذا النهج يمثل هدرا واضحا لموارد ووقت مجلس الأمن.

ثانيا، يرفض وفد بلدي رفضا قاطعا الاتهامات الكاذبة وحملات التشهير والإساءة التي تنشرها بعض الدول، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، ضد بلدي، وذلك في سياق تغطيتها على جرائمها البشعة التي ترتكبها بحق الشعب السوري، وفي مقدمتها الاحتلال العسكري للأراضي السورية وسرقة الموارد الوطنية وفرض الإجراءات القسرية اللاشعورية واللاإنسانية.

ثالثا، يجدد وفد بلدي إدانة الجمهورية العربية السورية لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي زمان ومكان، ومن قبل أي كان، وتحت أي ظروف. ويؤكد وفاء الجمهورية العربية السورية بالتزاماتها تجاه اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

رابعا، يؤكد وفد بلدي التزام بلدي التام بالتعاون مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إذ يقدم بلدي تقاريره الشهرية على نحو منتظم ويؤكد حرصه على عقد الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات لفريق تقييم الإعلانات في أسرع وقت ممكن بما يسهم

لمجرد تكرار المواقف والادعاءات غير المدعومة ضد سورية لا تسهم في كفاءة مجلس الأمن بشكل عام. ونتفق مع الفكرة التي طرحها بعض أعضاء المجلس بتعديل تواتر إجراء المناقشات بشأن الموضوع من جلسة شهرية إلى جلسة كل ثلاثة شهور. ومن شأن هذا التعديل أن يعزز كفاءة المجلس ويمكنه من توجيه اهتمامه بشكل أكثر فعالية نحو المسائل ذات الاهتمام الفوري.

ونؤيد تماما الحوار البناء بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووضع إطار زمني محدد لمعالجة أي قضايا متبقية وإنهاء الملف بشكل نهائي وقاطع. وسيكفل هذا النهج تحقيق الشفافية والمساءلة وإيجاد حل مرض بشأن جميع المسائل غير المحسومة. ونشيد بالتزام سورية بعقد اجتماع رفيع المستوى بين وزير الخارجية السوري والمدير العام للمنظمة. ونعتقد أنه لكفالة التوصل إلى نتيجة ناجحة، يجب إجراء أي تحقيق في حوادث الأسلحة الكيميائية بأقصى قدر من الحياد والمهنية والمصداقية والموضوعية، مع التقيد الصارم بمتطلبات وإجراءات اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونؤكد من جديد موقفنا بأن نزاهة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومصداقيتها مرهونتين بقدرتها على الحفاظ على الحياد والموضوعية واسترشادها بالاعتبارات العلمية والتقنية وحدها. ولذلك، فإن الامتثال للالتزامات المحددة في الاتفاقية أمر هام لتعزيز عالم أكثر أمنا، يخلو من تهديد الأسلحة الكيميائية الذي يلوح في الأفق. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للاتفاقية من قبل جميع الدول الأعضاء.

في الختام، تدين إيران مرة أخرى، بأشد العبارات الممكنة، استخدام الأسلحة الكيميائية في أي وقت وفي أي مكان ومن قبل أي جهة كانت وتحت أي ظرف من الظروف. إن استخدام هذه الأسلحة انتهاك صارخ للقانون الدولي وهو يشكل جريمة ضد الإنسانية وتهديدا خطيرا للسلام والأمن العالميين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تركيا.

السيدة أوزغور (تركيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

عبر مساءلة حكومات الدول التي تحالفت مع التنظيمات الإرهابية والمتطرفة وتورطت في سفك الدم السوري وعملت على فيرقة حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية لتوجيه الاتهامات ضد الدولة السورية، وأيضا تلك الدول التي مارست، وما زالت تمارس، سياسة تجويع الشعب السوري عبر فرضها لإجراءات قسرية أحادية الجانب لا شرعية ولا إنسانية. هذا بالإضافة إلى مساءلة حكومات الدول التي تتلاعب على نحو فاضح بنصوص الاتفاقيات والقرارات الدولية من أجل خدمة مصالحها الأنانية، وذلك عبر الترغيب أو التهديد أو التهديد.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيران.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بحضور السيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، لجلسة الإحاطة اليوم. منذ الجلسة السابقة بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.9393)، لم تحدث تطورات مهمة أو تقدم كبير في مسألة الملف الكيميائي السوري باستثناء تقديم سورية تقريرها الشهري إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واستمرار امتثالها للالتزاماتها. كما أن التقرير الذي قدمته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2023/637) لم يقدم أي نظرة متعمقة جديدة على الحالة الراهنة. وفي غضون ذلك، فإن تكرار البيانات في جلسة اليوم يبرز مرة أخرى عدم كفاءة عقد جلسات منتظمة وشهرية بشأن هذه المسألة في ظل الغياب الواضح لإحراز تقدم كبير أو تطورات جديدة بالملاحظة.

وفي المناقشة المفتوحة التي عُقدت مؤخرا بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، في 5 أيلول/سبتمبر، شدد المتكلمون على الحاجة الماسة إلى تعزيز كفاءة وفعالية مجلس الأمن (انظر S/PV.9410). وفي ذلك السياق، أعرب العديد من المتكلمين عن تأييدهم لتحسين أساليب العمل ودعوا إلى تقليل تواتر جلسات محددة، ولا سيما تلك المتعلقة بسورية. وهذا الجهد الجماعي من أجل التحسين حيوي لدعم مصداقية المجلس وكفاءته التشغيلية.

وتمشيا مع تلك الدعوة المشتركة إلى التحسين، نكرر دعوتنا إلى مجلس الأمن لزيادة فعالية جلساته التي تركز على سورية. وكما أكد بعض الأعضاء مرارا وتكرارا، فإن ممارسة تخصيص جلسة شهرية

السيد فيبس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن طلب أخذ الكلمة مرة أخرى، ولكنني شعرت بأنني مضطر لذلك بعد أن أشار ممثل الجمهورية العربية السورية إلى الخوذ البيضاء بوصفهم منظمة إرهابية.

لكي نكون واضحين، فإن الخوذ البيضاء هي منظمة معنية بإنقاذ الأرواح والبحث والإنقاذ حيث تشير التقديرات إلى أنها أنقذت حياة أكثر من 115 000 شخص وقدمت الخدمات الأساسية لأكثر من 4 ملايين سوري طوال فترة النزاع. والادعاءات التي تربط الخوذ البيضاء بالجماعات الإرهابية لا أساس لها من الصحة وهي جزء من حملة تضليل منسقة يقوم بها النظام السوري وروسيا تسعى إلى تقويض العمل القيم للخوذ البيضاء. وما على المرء إلا أن ينظر إلى مئات مقاطع الفيديو التي تُظهر عناصر الخوذ البيضاء وهم يسحبون الناس من تحت أنقاض الحرب ليعرف أن تلك الاتهامات محض هراء.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد صباغ (الجمهورية العربية السورية): في الحقيقة، لم يفاجئني طلب وفد المملكة المتحدة الكلمة للدفاع عن منظمة إرهابية اسمها الخوذ البيضاء، وذلك لأن هذه المنظمة الإرهابية أسستها بريطانيا ودعمتها بريطانيا ومولتها بريطانيا. وبالتالي، ليس من المستغرب أن يتنطح ممثل المملكة المتحدة للدفاع عن هذه المنظمة الإرهابية. هي منظمة إرهابية، إرهابية، إرهابية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 11/10.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية انتهاك خطير للقانون الدولي، ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نعالج تلك المسألة بأقصى قدر من العناية. وبالنظر إلى سجل النظام السوري في استخدام الأسلحة الكيميائية، نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يبقي هذه المسألة قيد نظره الفعلي. وفي ذلك الصدد، تضطلع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أيضا بدور محوري.

وتدعم تركيا التعاون الوثيق بين مجلس الأمن والمنظمة في هذا الملف. ونشيد بالعمل المحايد والمستقل والمهني الذي تقوم به الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهيئات التحقيق التابعة لها من أجل القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق من أن جهود الأمانة الفنية وهيئات التحقيق لم يقابلها النظام السوري بالمثل.

وتنتظر الأمانة الفنية قرار النظام لكي تشرع في التخطيط لجولة المشاورات المقبلة. كما لم تتلق الأمانة الفنية بعد ردا من النظام بشأن النقل غير المصرح به لأسطواناتين استخدمتا في الهجوم الكيميائي في دوما في عام 2018. وعلاوة على ذلك، لم يقدم النظام بعد معلومات أو تفسيرات تقنية كافية بشأن الكشف عن مادة كيميائية من مواد الجدول 2 في مرافق برزة في تشرين الثاني/نوفمبر 2018. ونتيجة لذلك، وكما سمعنا، مرة أخرى، من الممثلة السامية، لا يزال من غير الممكن اعتبار الإعلان الذي قدمه النظام السوري دقيقا وكاملا بسبب الثغرات والتناقضات والتباينات التي تم تحديدها ولا تزال دون حل.

ونود أن نكرر التأكيد على أن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. وندعو النظام السوري إلى الامتثال لالتزاماته والتعاون الكامل مع الأمانة الفنية وهيئات التحقيق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما يتماشى مع اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار 2118 (2013).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل المملكة المتحدة الكلمة للإدلاء ببيان آخر.